[الفعل المضارع]

حاشية عند قوله: (المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف "نأيت ").

لما أرادوا الفرق بين الماضي والمضارع وهو لا يمكن إلا بنقصان الحروف أو بزيادتها، ولا وجه للأول؛ لأنه إجحاف، فتعين الثاني.

واختصت هذه الحروف بالزيادة دون ما عداها لكثرة دورها في الكلام؛ إذ لا تخلو كلمة منها أو من منشئها وهي الحركات، فزادوا الألف للمتكلم، فلم يمكن النطق بها فقلبت همزة، فوافقت لفظ " أنا "، ثم أرادوا زيادة الواو، فلم يمكنهم زيادتها في أول الكلام؛ لأنهم يفرون منها إذا كانت أصلية، فيقولون في: " وقتت " و "وشاح ": " أقتت " و"إشاح "، فأبدلوا منها التاء وجعلوها للمخاطب لتوافق لفظ "أنت"، وجعلوا الياء للغائب. ثم احتاجوا إلى إخبار المتكلم عن نفسه وعن غيره، ولم يبق من هذه الحروف شيء، فأتوا بالنون؛ لكونها أقرب إلى حروف المد واللين؛ لكونها متولدة من الغنة في الخيشوم، فتلك الغنة تعادل المدة.

حاشية عند قوله: (فإذا دخلت السين أو سوف اختص بالمستقبل).

واختلف إذا دخلت اللام هل يخلص للحال، أو يبقى على الاشتراك.

فذهب الكوفيون، وأبو على إلى أنه يخلص للحال؛ لأنها للتأكيد، والحال ثابت فتأكيده أولى.

وذهب الباقون إلى أنه باق على الاشتراك؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى:٥] فلو كانت للحال لزم اجتماع النقيضين.

وأجيب بأن المبتدأ محذوف تقديره: ولأنت سوف يعطيك، وضعف بأنها للتأكيد وهو باب إطناب فلا يليق معه الحذف.

مع أن الكسائي جعل اللام للقسم، فكأنه قال: والله لسوف يعطيك، وعلى هذا لا يتم دليل الباقين.

حاشية عند قوله في حد الفعل: (وبهذا المعنى من الشبه أعطى الإعراب، وإلا فالإعراب فيه ليس لمعان تعتور عليه.. إلى آخره).

قيل: لا نسلم أنه ليس في الأفعال معان مختلفة توجب الاختلاف، غايته أن ليس فيها المعاني التي كانت في الأسماء، ولا يلزم من انتفاء تلك العلة للاختلاف انتفاء علة الاختلاف مطلقًا؛ لأنه لا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام.

وبيان أن المعاني المختلفة موجودة فيها: أنك إذا قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن جزمت كان نهيا عن كل واحد منهما، وإن نصبت كان نهيا عن الجمع بينهما، وإن رفعت كان حالاً أو مستأنفًا، وكذلك إذا قلت: ما بالله حاجة فيظلمك، إن نصبت نفيت الظلم، وإن رفعت أثبته. وإذا كان كذلك كان في الأفعال معان مختلفة توجب الإعراب كما في الأسماء غير أن هذه المعاني بخلاف تلك، وإذا كان كذلك كان إعرابه أصليا كما كان إعراب الاسم، وإليه ذهب الكوفيون.

ثم الذى يدل على امتناع ثبوت الإعراب في الفعل المضارع للمضارعة أن إعراب الفعل المضارع متقدم على إعراب الاسم؛ لأن الفعل المضارع معرب حالة الإفراد، والاسم معرب حالة التركيب، وحالة الإفراد متقدمة على حالة التركيب، ومتى كان كذلك امتنع أن يكون إعرابه للمضارعة؛ لامتناع كون المتأخر علة للمتقدم.

وأجيب عن الأول بأن هذه المعاني ليست في الأفعال في جميع الأحوال؛ لأنك إذا قلت: هو يضرب، ولن يضرب، ولم يضرب، لم تختلف فيه المعاني باختلاف الإعراب، بل بما أوجب هذه المعاني من واسطة هذه الحروف، وليست الأسماء كذلك؛ فإنها تختلف فيها باختلاف الإعراب في جميع الأحوال.

وأجيب عن الثاني بمنع أن يكون للمضارع حالة إفراد، بل هو مركب دائما؛ لاحتياجه إلى ما يسند إليه من الفاعل.

حاشية عند قوله: (فثبت أن قولنا: والتاء للمخاطب وللمؤنث والمؤنثتين غيبة، هو الوجه).

قد تكون التاء للغائبات أيضًا، كقولك: تقوم الهندات، فلو قال: والتاء للمخاطب مطلقًا، وللمؤنث الغائب مطلقًا إلا مع نون الضمير؛ لكان أسد.

وقوله: (و الياء للغائب غيرهما) حقه أن يقول: غيرهن؛ لما ثبت من: تقوم الهندات، والهندات تقوم، كما تقول: " قامت "؛ لأن كل ما يقال في ماضيه: " فعلت "، يقال في مضارعه: " تفعل ".

وبعض العرب يقول: " يطلع الشمس "، بالياء، وعلى هذه اللغة قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [الروم:٥٧].

حاشية عند تعليل قوله: (ولا يعرب من الفعل غيره إذا لم يتصل به نون التأكيد).

بيان التباس من هو له: أنه إذا قيل للمفرد المذكر: هل تضربن؟، لم تضربن، فإن ضم الأول لأنه مرفوع فقيل: هل تضربن؟ التبس بفعل الجميع، وإن كسر الثاني التبس بفعل المؤنثة.

وإنما كان إعرابه بالحركات إذا اتصل به نون جماعة المؤنث خلاف القياس؛ لأن قياس التثنية والجمع في الأفعال المضارعة الإعراب بالحروف دون الحركات. وأيضا فإنما لم يعرب لأن نون جمع المؤنث ضمير يسكن ما قبلها قياسا على " فعلت " و"فعلت "، وعند حصول السكون يتعذر الإعراب.

وذكر أبو على في " الإغفال " أن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد فإنما يبنى إذا لم يكن قبلها ضمير بارز، فإن كان قبلها ضمير بارز مثل: هل تضربان؟ وهل تضربون؟ وهل تضربين؟ فهو معرب، قال: لأن علة بنائه إذا اتصلت به أنه صار معها كالمركب، ولا يركب تركيب المزج من ثلاث كلمات، فلما بطل التركيب بطل البناء، ولأنه لم يعهد تركيب كلمتين بينهما جزء.

وهو عند غير أبي علي مبنى للتعذر المذكور.

ويمكن أن يقال في علة بنائه إذا اتصلت به إنه أعرب لشبه الاسم، فلما اتصل به ما هو من خواص الفعل باعده من شبه الاسم، فيرجع إلى أصله من البناء. لا يقال: يلزم البناء إذا دخل عليه " قد "، والسين، و "سوف "؛ فإنه باق على شبه الاسم لقبوله الشياع، فكان للنون من التأثير ما ليس لغيرها.

وهذا كما يقال في غير المنصرف: إنه إذا دخلت عليه اللام أو أضيف انصرف؛ لأنه اتصل به ما هو من خواص الاسم، فباعده عن شبه الفعل، ورجع إلى أصله.

فإذا أورد كون حروف الجر من خواص الأسماء، فيلزم ذلك معها، كان الجواب أن اللام والإضافة لهما من التأثير ما ليس لحروف الجر، بدليل أنهما ينقلان الاسم من مبهم إلى معين، وليست حروف الجر كذلك.

حاشية عند قوله: (والمتصل به ذلك بالنون وحذفها).

والمتصل به ذلك سواء كان ضميرًا أو علامة، كمضارع: " أَكَّلُونِي الْبَرَاغِيثَ "، مثل: يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون؛ لأنها عند أهل هذه اللغة علامة مشعرة بحال الفاعل كتاء التأنيث، وليست عندهم بضمائر.

فإن قيل: فلم سقطت النون حال النصب، وهي عوض من الحركة التي في الواحد، والحركة، وإن سقطت بالجازم، فلا تسقط بالناصب؟

فالجواب إنما تسقط لأن النصب والجزم في الأفعال بمنزلة النصب والجر في الأسماء، فلما كان النصب تابعا للجر في الأسماء المحمول عليها المتصل به الضمير البارز وهي التثنية والجمع، جعل كذلك فيه.

حاشية هنا أيضًا: المقتضى للإعراب شيء والعامل غيره كما كان ذلك في الاسم، فالمقتضى للإعراب مطلقًا هنا هو المضارعة.

واختلف في العامل في الرفع على ثلاثة أقوال:

الأول: قول عامة البصريين: إنه عامل معنوى، وفسروه بأنه وقوعه موقع الاسم سواء كان ذلك الاسم مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، فلم يعتبر اختلاف إعراب الاسم في إعراب الفعل.

واعترض عليه بأنه قد يرتفع حيث لا يقع موقع الاسم مثل: يقوم الزيدان؛ فإنه لم يقع موقع المبتدأ، لا يقال: قائم الزيدان، ولا موقع الخبر، وإلا لقيل: يقومان الزيدان، وكذا في: جاءني الذى ينطلق؛ فإنه لا يقال: الذى منطلق. والذى يقوى ذلك أنه يمتنع الحكم على " يقوم " و " ينطلق " في المثالين بأنه له موضعا من الإعراب، وكذلك إذا وقع خبرًا لأفعال المقاربة، نحو: كاد زيد يقوم، وشبهه، وكذلك بعد السين، و "سوف".

وأجيب بأن المراد من وقوعه موقع الاسم وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم وهو في الابتداء والصلة وغيرهما كذلك؛ لأن المتكلم لا يلزمه أن يكون أول كلامه اسمًا أو فعلاً، بل هو مخير في أى قبيل شاء.

والأصل في أفعال المقاربة أن تكون أخبارها أسماء، ولكن عدل إلى الأفعال لغرض وهو إفادة المقاربة في الفعل، وقد جاء الأصل فيمن قال(1): [الطويل]

.... وَمَا كُـــــــــــدْتُ آيِبًا

---

(١) البيت كاملا:

فَأُبْــتُ إِلَــى فَهْــمٍ وَمَــا كُــدْتُ آيِبًــا وَكَــمْ مِثْلُهَــا فَارَقْتُهَــا وَهْــيَ تَصْــغُرُ

قائله: تأبط شرا -ثابت بن جابر بن سفيان- سمي بذلك لأنه أخذ سيفا وخرج فقيل لأمه، فقالت: لا أدري تأبط شرا وخرج، وهو من قصيدة رائية من الطويل.

الشرح: "أُبْتُ" رجعت، "فهم" اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان، "آئبا" راجعا، هو فاعل من آب يئوب "تصفر" تتأسف وتتحزن.

المعنى: يقول: إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم، وكم مثل هذه الخطة فارقتها وهي تتلهف كيف أفلت منها.

الإعراب: "فأبت" فعل وفاعل، "إلى فهم" جار ومجرور متعلق بأبت، "وما" نافية، "كدت" فعل ماض ناقص والتاء اسمه، "آئبا" خبره والجملة حال، "وكم" خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، "مثلها" تمييز لكم والضمير مضاف إليه، "فارقتها" فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر كم، "وهي" الواو للحال والضمير مبتدأ، "تصفر" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد: في "وما كدت آئبا" حيث أعمل "كاد" عمل "كان" فرفع بها الاسم ونصب الخبر، لكنه أتى بخبرها اسما مفردا، والاستعمال جار على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

انظر: ابن الناظم ص٦٢، ابن هشام ١/ ٢١٦، وابن عقيل ١/ ١٨٥، والأشموني ١/ ١٢٨، والأصطهناوي، والسندوبي، والمكودي ص٣٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ١٣، والخصائص ١/ ٩٨.

والثاني: مذهب الكسائي وهو أن العامل حروف المضارعة، قال: لأن الفعل قبل حروف المضارعة مبنى، وبعد وجودها وحدها مرفوع، والرفع عمل لا بد له من عامل، ولم يحدث سوى حروف المضارعة، فتعين أن تكون عاملاً، فإذا دخل عامل آخر بطل عمله؛ لأنه أقوى منه فلا يجتمع عاملان مختلفان.

ورد هذا المذهب بأن حروف المضارعة صارت من أصل الكلمة بدليل دخول العامل عليها، وبعض الكلمة لا يعمل فيها.

الثالث: هو مذهب الفراء، وهو الذى اختاره في هذا الكتاب، واحتج الفراء عليه بأن كونه مجردا من العوامل اللفظية ومستقلاً بدونها دل على قوته فأشبه بذلك المبتدأ، فكما أن هذا المعنى رافع للمبتدأ، فهو رافع للفعل المضارع، ولا يلزم اتحاد العاملين، لأن رافع المبتدأ كونه مجردا من العوامل اللفظية المختصة بالاسم، ورافع الفعل المضارع كونه مجردا من العوامل اللفظية المختصة بالفعل، والتجرد عامل معنوى فأشبه الابتداء، والابتداء يعمل الرفع، فكذلك ما أشبهه.

obeikandl.com

[نواصب الفعل المضارع]

حاشية عند قوله: (وينتصب بـ " أن " و " لن "... إلى آخرها).

" أن " تكون على أربعة أوجه: ناصبة، ومخففة من الثقيلة، ومفسرة، وزائدة.

فالأولى تتحقق إذا لم يقع قبلها فعل علم؛ لأن الناصبة للرجاء والطمع، وحينئذ يكون ما بعدها معلوم التحقق، وحينئذ يلزم اجتماع النقيضين.

فإذا وقع قبلها فعل العلم كانت المخففة لا الناصبة؛ لذلك. والمخففة والمفسرة لا يعملان إجماعا.

واختلف في الزائدة فأعملها الأخفش، وادعى زيادتها في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة:٢٤٦]، قال: قياسا على الباء؛ فإنها تعمل زائدة.

والصحيح خلافه، لكن الباء عملت لاختصاصها، وهذه لم تختص بدليل(١):

---

(١) البيت كاملا:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةِ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَم

اختلف في نسبته فقال البعض هو لكعب بن أرقم اليشكري، وصححه في اللسان وذكر ثلاثة أبيات بعد البيت، ونسبه آخرون إلى باعث بن صريم اليشكري، ونسبه غيرهم إلى علباء بن أرقم من أبيات في شأن امرأته.

قوله: (ويوما) عطف على شيء قبله، وأنشده بعضهم: ويوم بالجر، ثم قال: الواو فيه واو رب.

و (توافينا) مضارع من الموافات، وهي المقابلة بالإحسان والخير والمجازاة الحسنة، والخطاب للمرأة.

و (مقسم) بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة؛ أي: حسن من القسام، وهو الحسن، يقال: رجل قسيم الوجه؛ أي: جميله، والشاهد في قوله: (كانت ظبية) بتسكين النون مخففة من المثقلة، حيث حذف اسمها، وجاء خبرها مفردا، وهو شاذ، ويجوز في (ظبية) الرفع على الخبرية؛ أي: كأنهما ظبية، والنصب على أنها اسم أن، والخبر محذوف؛ أي: كان ظبية هذه المرأة، فهذا على جعل المشبه مشبها به للمبالغة.

كَأَنْ ظَبْيَـــــــةٌ تَعْطُـــو.....

فزيدت مع الاسم أيضًا.

وبعض العرب يرفع الفعل بعد " أن " الناصبة حملا لها على " ما " المصدرية، لأنها أختها، كقول الشاعر(١): [البسيط]

=

ويجوز أن يكون (تعطو) خبرا وحينئذ فلا عكس، والجر على كون (إن) زائدة، و (الكاف) للتشبيه؛ أي: كظبية تعطو، وهي جملة وقعت صفة لها؛ أي: تتناول، ولكنه ضمن معنى الميل، فلذلك وصل بإلى.

و (الوراق) بمعنى: المورق، وهو نادر؛ إذ فعله أورق كأيفع فهو يافع، وقيل: يقال ورق الشجر، كما يقال: أو ورق، فعلى هذا هو على الأصل.

و (السلم) بفتحتين جمع سلمة، وهو شجر من شجر العضاة، ويروى: إلى ناضر السلم، من نضر وجهه، بتثليث الضاد إذا حسن، وأراد به: الخضرة.

انظر: سيبويه ١/ ٢٨٢ ونسب إلى باغث بن صريم، الإنصاف ٢٠٢، ابن الشجري ٢/ ٣ ابن يعيش ٨/ ٧٢، الخزانة ٤/ ٣٦٤، ٤٨٩، العيني ٢/ ٣٠١، ٤/ ٣٨٤، همع ١/ ١٤٣، ٢/ ١٨.

(١) أبيات ثلاثة من البسيط قلما يخلوا منها كتاب من كتب النحو لم يعزها أحد إلى قائل.

انظر: مجالس ثعلب ٢٩٠، الإنصاف ٥٦٣، الخزانة ٥٥٩/٣، شرح المفصل ١٥/٧، ٤١٣/٨، العيني ٣٨٠/٤.

قوله: يا صاحبي فدت نفسي إلخ الجملة الدعائية وهي فدت نفسي إلخ والجملة الشرطية المراد بها الدعاء أيضاً وهي المصراع الثاني وقع الاعتراض بهما بين قوله: يا صاحبي وبين قوله: أن تحملا. وأن تحملا في تأويل مصدر إما منصوب بفعل مقدر هو المقصود بالنداء تقديره: أسألكما أن تحملا أي: حمل حاجة لي. وإما مجرور بلام محذوفة مع فعلٍ يدل على النداء أي: أناديكما أو أدعوكما لأن تحملا.

ويجوز أن يكون مفعولا لأجله وعامله محذوف يدل عليه الدعاء لهما وتقديره: أدعو لكما لأجل حملكما حاجةً لي. وعلى هذا الاعتراض في الكلام ويكون المقصود بالنداء هو الجملة الدعائية.

والمحمل بفتح الميمين: مصدر ميمي بمعنى الحمل. وعطف اليد على النعمة تفسيريٌّ.

يَا صَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَكُمَا وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لُقِّيتُمَا رَشَدَا
إِنْ تَحْمِلا حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمَلُهَا تَسْتَوْجِبَا منة عِنْدِي بِهَا وَيَدَا
أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيحكُمَا مِنِّي السَّلامَ وألا تعلما أَحَدَا

فلم يعطها في الأول حملا على " ما " وأعملها في الثاني على الأصل، ومنه قراءة مجاهد: ﴿أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة:٢٣٣] بالرفع. وقال أبو على: هي المخففة باشرها الفعل من غير تعويض ضرورة، قال: ونحوه قوله تعالى: ﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النور:٩].

حاشية: " لن " تنفي ما في المستقبل.

وقال قوم: هي لتأكيد ما تعطيه " لا " من نفي المستقبل، فهي تنفي على جهة الاستغراق والتأبيد.

ورد ذلك بقوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه:٩١].

وأجيب عنه بأنها مغياة فلم تفد الاستغراق لأجل الغاية.

ورد الجواب بأنها لو وضعت للاستغراق لم تستعمل في غيره.

ورد بمنع الملازمة لجواز أن يكون وضعت له ولغيره؛ لأنه لا يلزم من دلالة الشيء على الشيء عند الإطلاق دلالته عليه عند التقييد.

=

وروى شارح اللباب وغيره: وهذا يقتضي أن يكون قوله: أن تحملا شرطاً وتستوجبا جوابه. فإن على هذا إما مكسورة وإما مفتوحة وهي حرف شرط كالمكسورة وهو مذهب الكوفيين وتبعهم الشارح المحقق وابن هشام في المغني.

وقوله: أن تقرآن هو إما بدل من قوله: حاجة وإما خبر مبتدأ محذوف أي: هي أن تقرآن.)

والجملة استئنافٌ بياني. كذا في شرح اللباب وغيره.

وقال ابن المستوفي: هو بدلٌ من قوله: أن تحملا. وإن كان أن تفسيريةً فلا محل لما بعدها من الإعراب.

والصحيح أنها ليست للتأبيد يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة:٩٥] ولو كانت للتأبيد كان ذكر الأبد معه تكرارًا، وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم:٢٦] ولو كانت للتأبيد لزم التناقض؛ لأن اليوم يدل على الحال دون التأبيد، فلو دلت على التأبيد، وجمع بينهما كان جمعا بين النقيضين.

وأصلها عند الخليل: " لا أن " حذفت الهمزة تخفيفا فالتقى ساكنان: الألف والنون، فحذفت الألف فصار " لن ".

واعترض عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لم يتقدم عليه ما في حيزه، نحو: زيدا لن أضرب، كما لم يجز: زيدا أن أضرب؛ لئلا يتقدم ما في حيز الصلة على الموصول.

وأجيب بأنه يجوز أن يكون التركيب أحدث فيه شيئًا لم يكن حال الإفراد كما في " لو " فإنها لامتناع الشيء لامتناع غيره، ومختصة بالأفعال، فإذا ركبت مع " لا " صارت لامتناع الشيء لوجود غيره، ومختصة بالأسماء.

وأصلها عند الفراء: " لا " فقلبت ألفها نونًا.

وهي عند سيبويه حرف برأسه؛ لعدم دلالة الدليل على ما قالوه.

وقد استعملت " لا " للاستغراق كقوله تعالى: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر:٣٦].

حاشية: اختلف في " إذن " فقيل: ناصبة بنفسها.

وقيل: بإضمار " أن "، واستدل عليه بأنها لو كانت ناصبة بنفسها لم تقع مستقلة قياسا على "أن " لكنها تقع كذلك، كقوله[1]: [البسيط]

---

(١) عجز البيت: عِندَ الحَفيظَةِ إِن ذو لَوثَةَ لانَا

البيت لقُرَيط بن أُنيف العنبرى فى الخزانة ٤٤١/٧، ٤٤٥/٨ وديوان الحماسة ٢٩/١ وللحماسى بلا تسمية فى المغنى ٢٠/١ وشرح المفصل ٨٢/١.

وبلا نسبة فى اللسان (خشن) ١١٦٩/٢.

إذن: جواب وجزاء. لقام: من قام بأمر كذا إذا داوم. النصر: النصرة. معشر: قوم. خُشْن - بسكون الشين - جمع أخشن بمعنى الخَشِن ويجوز تحريكها فى الشعر كما فى البيت. الحفيظة: الغضب والحمية. اللوثة: القوة والضعف. من الأضداد، لان: من اللين.

إِذَن لَقـــــامَ بِنَصري مَعشَرٌ خُشُنُ

وبأنها لو كانت كذلك لم يجز رفع الفعل المضارع بعدها ومعناها بحاله.

وبعضهم جعلها في الأصل: " إذ أن "، فحذفت الهمزة تخفيفًا.

وبعضهم جعلها في الأصل التي لما يستقبل من الزمان حذفت جملتها، ثم جعلت النون عوضًا من المضاف إليه، كما كان ذلك في " حينئذ "، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

والحق أنها ناصبة بنفسها؛ لأنه لا دليل على واحد منهما، ولأنه لو كانت باضمار " أن " لوجب النصب دائما بعدها لكنه ليس بواجب.

وإنما اشترط في عملها أنه لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها؛ لأنه إذا اعتمد كان معمولا لما قبلها، فلا يمكن أن يكون معمولا لها، وإلا لزم توارد العاملين على شيء واحد.

وأما الاستقبال فلأنها جواب وجزاء، وهما لا يمكنان إلا في الاستقبال، ولأنها عملت لمشابهة " أن " في معنى الاستقبال فإذا انتفى لم تتحقق المشابهة.

ويشترط أيضًا ألا يفصل بينها وبين معمولها بـ " لا " مثل: إذن لا أفعل، فإن فصل بطل النصب، فإن كان الفاصل قسما نحو: إذن والله أفعل، أو ظرفا، نحو: إذن في الدار

=

معنى البيت. يقول: إذن نصرنى وأعانني قوم خشن عند الغضب والحمية، إن لان صاحب القوة أو صاحب الضعف. يريد به نفسه.

إعراب البيت. لقام: فعل ماض، واللام: جواب " لو " فى قوله " لو كنت من مازن "، بنصرى: كلام إضافى جار ومجرور من إضافة المصدر إلى مفعوله، معشر: رفع بفاعله، خشن: صفة الفاعل، عند الحفيظة: كلام إضافى نصب بالظرف، إن: حرف شرط يقتضى فعلاً لفظًا أو تقديرًا، ذو لوثة: رفع بأنه فاعل فعل محذوف، لوثة: جر بالإضافة، لان: فعل ماض فاعله مستتر أى لان هو، وهو مفسر للفعل المحذوف تقديره: إن لان ذو لوثة لان.

الاستشهاد: على أنه حذف الفعل وجيء بعده بما يفسره، والتقدير إن لان ذو لوثة لان.

أكرمك، فقد نصب بها لشدة اتصال القسم بالكلام، والاتساع في الظرف. ومنهم من لا ينصب.

حاشية عند قوله: (و "كى " تنصب، ومعناها السببية).

" كى " تكون ناصبة للفعل تارة وحرف جر أخرى.

فإذا كانت ناصبة كانت مصدرية، وليست سببية إنما السببية اللام المقدرة معها، كما كان ذلك في " أن " المصدرية إذا قلت: جئت أن تعطيني، ولو كانت سببية لما جمع بينها وبين حرف السبب الذى هو اللام.

وقال الأخفش: إن " كى " حرف جر بمعنى اللام، وانتصب الفعل بعدها بإضمار " أن ".

وإذا كانت حرف جر فلها موضعان: الأول: " ما " الاستفهامية، كقولك سائلا عن علة فعل: كيم فعلت؟ ومعناها: لم فعلت؟.

والثاني: " ما " المصدرية، و " أن " المصدرية، كقول الشاعر(١): [الطويل]

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يراد الفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ ويَنْفَعُ

أى: للضر والنفع، وكقول الآخر(١): [الطويل]

---

(١) اختلف في قائله فقيل هو قيس بن الخطيم وهو في ديوانه ص٢٣٥ وهو كذلك في إعجاز القرآن للباقلاني ١٢٦، والصناعتين ٣١٥.

وفي أخبار أبي تمام للصولي ٢٨، وفي الخزانة ٣/ ٥٩١ منسوب إلى عبد الأعلى بن عبد الله.

وفي حماسة البحتري ص٢١٣ ومجموعة المعاني ص١٧٥ منسوب إلى عبد الله بن معاوية.

ونسبه السيوطي في شرح الشواهد إلى النابغة. وليس في ديوانه، وإن كان العيني ٤/ ٣٧٩ أيد هذه النسبة.

(إذا أنت لن تنفع) أي: إذا لم تنفع أنت؛ لأن إذا لا تدخل إلا على الجمل الفعلية، و (فضر) جواب الشرط، ويجوز فيه التثليث الفتح؛ لأنه أخف، والضم لأجل الضمة، والكسر لأنه الأصل.

و (الفاء) للتعليل، ويروى: يرجى الفتى، والشاهد في (كيما) حيث دخلت كي على (ما) المصدرية وهو نادر، وقيل: كافة، والمعنى: يضر من يستحق الضر وينفع من يستحق النفع.

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَن تُغَرَّ وَتُخْدَعَا

فـ " ما " في البيت الأول مصدرية، وفي الثانية زائدة و " أن " التي بعدها وما بعدها بتأويل المصدر، أى: لغرك.

وقوله: (لحصول الاتفاق على مثل: لكى أدخل الجنة).

يريد بذلك: أنها لو كانت حرف جر كما يقول الأخفش، وأن النصب بعدها بإضمار " أن " لما دخلت عليها اللام؛ لأن حرف الجر لا يلى مثله.

حاشية هنا أيضًا: قوله: (لأنه لم يثبت تقديرها).

يريد به أما عند من لا يجعله مصدريًا فظاهر، وإلا لدخل حرف الجر على مثله. وأما عند من يجعله مصدريًا، فلأن تقديره يؤدى إلى تغيير المعنى؛ لأنه ليس في موضع التعليل.

حاشية: النصب بالحروف الستة، وهي: " حتى "، ولام " كى ".. الى آخر ما ذكره بإضمار " أن " عند البصريين، وبنفسها عند الكوفيين.

ولو قال في موضع قوله: (ولام " كى "): ولام الجر، كان أجود؛ ليتناول لام "كى " هذه، ولام الصيرورة، كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص:٨]، واللام المزيدة، مثل: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء:٢٦]؛ لأن الثلاثة تنصب الفعل.

=

(١) قاله جميل بن عبد الله، وهو أصح مما قاله الزمخشري أنه لحسان.

(الهمزة) للاستفهام و (كل الناس) منصوب بـ (مانحا) من المنح، وهو العطاء، وهو خبر (أصبحت).

و (لسانك) مفعول ثان له، والشاهد في (كيما أن) حيث ظهرت فيه (أن) للضرورة، و ألف (تخدعا) للإطلاق.

انظر: شرح المفصل ١٤/٩، ١٦، وشرح التصريح ٣/٢، وخزانة الأدب ٤٨١/٨، والدرر ٦٧/٤. وبلا نسبة في: شرح عمدة الحافظ ٢٦٧/١، ورصف المباني ٢١٧، والجنى الداني ٢٦٢، ومغني اللبيب ٢٤٢، همع الهوامع ٢١٩/٢.

والفرق بين لام " كى "، ولام الصيرورة: أن السببية في الأولى بعمل الفاعل وفي الثانية لا بعمله.

وشرط لام الجحود أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا أو معنى، مثل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال:٣٣] و ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء:١٣٧]، فلو قلت: ما يكون زيد ليقوم، لم يجز.

وقوله في الفاء: (أن يكون قبلها أمر أو نهى).

الأولى بفعل صريح، وإلا فالأمر بأسماء الأفعال، مثل: نزال، وبالمصادر مثل: قيامك، والنهي في مثل: إياك والأسد، ليس لها جواب.

قوله: (أو نفى).

لو قال: حقيقي أو مؤول به كان أولى؛ ليدخل مثل: قلما تأتينا فتحدثنا، فإن لم يكن النفى خالصًا لم يكن له جواب منصوب نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا، وما نراك تأتينا فتحدثنا، وما قام فيأكل إلا طعامك، ومنه قول الشاعر[1]: [الطويل]

---

(١) البيت للفرزدق.

و(نديّنا): النّدي والنّادي: المجلس.

والشّاهدُ فيه: (فينطقُ) حيث رفعه؛ لأنّ من شرط النّصب بعد النّفي أن يكون النّفي خالصًا، وها هُنا ليس كذلك حيث انتقض النّفي بالاستثناء، فصار الكلام مثبتًا، فوجب الرّفع عند الشّارح، وابن مالكٍ، وابن النّاظم.

واستشهد به سيبويه -رحمه الله- على نصب (ينطق) على الجواب بـ(أنْ) مضمرة وُجوبًا بعد فاء السّببيّة؛ ولا عبرة بدخول (إلاّ) بعده ناقضة للنّفي.

وعند سيبويه أنّ مثل هذا يجوز فيه النّصب والرّفع، قال ٣٢/٣: "تقول: ما تأتينا فتكلّم - الأصل: فتتكلّم - إلاّ بالجميل، فالمعنى: أنّك لم تأتِنا إلا تكلّمت بجميل؛ ونصبه على إضمار (أنْ) كما كان نصب ما قبله على إضمار (أنْ)، وتمثيله كتمثيل الأوّل؛ وإنْ شئتَ رفعتَ على الشّرِكة، كأنّه قال: وما تكلّمُ إلاّ بالجميل".

وَمَـا قَـامَ مِنَّـا قـائمٌ فِـي نَـدِيّنَا فَيَنْطِـقَ إلا بِـالَّتِي هِـيَ أَعْـرَفُ

وقد ينتصب الفعل بإضمار " أن "، وليس فيها شيء مما ذكر، كقول الشاعر(١): [الوافر]

سَـأَتْرُكُ مَنْزِلِـي لِبَنِـي تَمِـيمٍ وَأَلْحَـقُ بِالْحِجَـازِ فَأَسْـتَرِيحَا

ولم يذكر التحضيض، والدعاء، والترجى، وحكمها حكم ما ذكر من النصب في جوابها بإضمار " أن "، ويحتمل أن يكون أدخل التحضيض في العرض؛ لأنه من جنسه، والترجى في التمنى، والدعاء في الأمر، لأنها من جنسها.

ولم يذكر الواقعة بعد جزاء الشرط، أو بين الشرط والجزاء مثل: إن تسل تعط فتكرم، وإن تسل فتحسن تجب.

ومن الأول القراءة في قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة:٢٨٤] قرئ بالرفع، والنصب، والجزم.

وزاد الكوفيون جواب التشبيه، نحو: كأنك أميرنا فنطيعك.

قوله: (والواو بشرطين: أحدهما الجمعية).

العاطفة معناها الجمعية لكنه جمع مطلق غير مقيد بوقت، وهذه شرطها الجمعية في وقت واحد.

=

انظر: الكتاب ٣٢/٣، والنّقائض ٥٦٤، والأُصول ١٨٤/٢، وجمهرة أشعار العرب ٨٨٧/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ ٥٣٥/٢، وشرح الكافية الشّافية ١٥٤٧/٣، وابن النّاظم ٦٨٠، وتذكرة النّحاة ٧١، والمقاصد النّحويّة ٣٩٠/٤، والدّيوان ٢٩/٢.

(١) هو للمُغيرة بن حبناء التّميميّ.

والشّاهدُ فيه: (فأستريحا) حيث نصب الفعل بـ(أنْ) مضمَرة بعد فاء السّببيّة، دون أن تُسبَق بنفيٍ أو طلب؛ وهذا ضرورة.

انظر: الكتاب ٣٩/٣، ٩٢، والمقتضب ٢٤/٢، والأصول ٤٧١/٣، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٢٤١، والمحتسب ١٩٧/١، وأمالي ابن الشّجريّ ٤٢٧/١، وشرح المفصّل ٥٥/٧، وضرائرُ الشّعر ٢٨٤، وشعرُه – ضمن شعراء أمويّون – ٨٣/٣.

obeikandi.com

وقوله: (" أو " بشرط معنى " إلى أن ").

كونها بمعنى " إلا أن " متفق عليه، وبمعنى " إلى أن " مختلف فيه، فجوزه الكوفيون، ومنعه البصريون، فكان ذكر المتفق عليه أولى. واستدل الكوفيون بقول الشاعر(١): [الطويل]

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلا لِصَابِرِ

وكذلك قوله(٢): [الطويل]

فِرَاقُ أَخٍ لا يَبْرَح الدَّهْرَ ذِكْرُهُ يُهَيِّمُنِي مَا عِشْتُ أَوْ يَنْفَدَ العُمْرُ

ومعنى " إلا " في الاستثناء وقت من الأوقات، فإذا قال: لألزمنك أو تعطيني حقي، فكأنه قال: لألزمنك الأوقات كلها إلا وقت تعطيني حقي.

حاشية عند قوله في فصل الفاء: (فإن زعم أن ذلك شرط في النصب، فلم تعمل في مثل: يقوم زيد فأحسن إليه؛ لفوات الشرط، فليس بمستقيم.. إلى آخره).

يريد على تقدير أن تكون عاطفة لا تكون ناصبة إلا بإضمار " أن "؛ لانتفاء عمل حرف العطف، وأن الفاء مع الجملة التي بعدها منقطعة عما قبلها، أى: لم يكن لما قبلها

---

(١) لم أقف على قائله.

يقال: استسهل أمره؛ أي: عده سهلا، والشاهد في (أو أدرك المنى) حيث جاءت (أو) فيه بمعنى: حتى التي بمعنى: إلى، وانتصب الفعل بعدها بأن مضمرة، كما في: لألزمنك، أو تقضيني حقي؛ أي: إلى أن تقضيني.

و (المنى) بالضم جمع منية، و (الآمال) جمع أمل.

انظر: شرح الكافية الشّافية ١٥٤٠/٣، وابن النّاظم ٦٧٣، وشرح قطر النّدى ٧٨، وابن عقيل ٣١٩/٢، والمقاصد النّحويّة ٣٨٤/٤، والهمع ١١٧/٤، والأشمونيّ ٢٩٥/٣.

(٢) هو لأبي صخرٍ الهُذليّ.

والشّاهدُ فيه: (أو ينفد) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أن) المضمَرة وُجوبًا بعد (أو) الّتي بمعنى (حتّى).

انظر: شرح أشعار الهذليّين ٩٥٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٣٣٦/١.

تأثير في إعمال ما بعدها؛ لأن فاء السببية إنما جيء بها لتربط إحدى الجملتين المستقلتين بالأخرى، وإذا لم يكن لها تأثير في إعراب ما بعدها، فلا فرق بين أن تكون قبلها جملة إنشائية أو خبرية.

وإنما لم يمكن العطف إلا بتأويل جعل الأول اسمًا؛ لأنك إذا قلت: أكرمني فأكرمك، كان مخالفًا للأول؛ لكون الأول أمرًا والثاني خبرًا، ويمتنع عطف الخبر على الأمر، فوجب تقدير الأول بمعنى: ليكن منك إكرام، وإذا وجب تقدير الأول اسمًا وجب تقدير الثاني ليمكن العطف؛ لأن الاسم لا يعطف عليه إلا مثله.

قوله: (والعاطفة إذا كان المعطوف عليه اسمًا).

ينبغي أن يقول: إذا كان المعطوف عليه اسمًا صريحًا؛ لأن الواو والفاء المتقدمتين عاطفتان على اسم بالحقيقة، لكنه ليس اسمًا صريحًا.

obeikandl.com

[جوازم الفعل المضارع]

حاشية عند قوله: (تقول خرجت ولما، أى: ولما تخرج، ولا تقول: خرجت ولم.. إلى آخره).

ولأن لم يفعل نفى " فعل "، ولما يفعل نفى " قد فعل "، فكانت " لما " بمثابة " قد " في " قد فعل " فكما يجوز حذف الفعل مع " قد " كما في قوله[1]: [الكامل]

أَفِــدَ التَّرَحُّــلُ غَيْــرَ أَنَّ رِكَابَنَــا لَمَّــا تَــزَلْ بِرِحَالِنَــا وَكَــأَنْ قَــدِ

جاز حذفه مع " لما ".

قوله: (وكلم المجازاة: ما يدخل على شيئين).

كلم المجازاة على ضربين: حرف وهو " إن "، واسم يتضمن معنى ذلك الحرف.

والاسم ضربان: ظروف وغير ظروف.

---

(١) قاله النابغة الذبياني، بضم الذال المعجمة وكسرها، واسمه زياد بن معاوية، شاعر مفلق، كان ممن يجالس النعمان بن المنذر، وينادمه، وكان عنده بمكانة، وسمي بالنابغة؛ لأنه لم يقل شعرًا حتى صار رجلًا، وساد قومه فلم يفجاهم إلا وقد نبغ عليهم بالشعر، بعد ما كبر، فسُمي النابغة، وهو من قصيدة دالية من الكامل، قالها في المتجردة امرأة النعمان، وأولها:

مِــــن آل ميــــة رائــــح أو مغتــــد عجــــلان ذا زاد وغيــــر مــــزود

(أفد الترحل... إلخ) وافد على وزن فعل بكسر العين، معناه: قرب ودنا، ويُروى: أزف، والترحل: الرحيل.

و (الركاب): الإبل الرواحل، واحدها: راحلة، ولا واحد لها من أعملها، وقيل: جمع ركوب، والرحال من الرحيل، وجمع رحل أيضًا، وهو مسكن الرجل ومنزله.

قوله: و (كان قد)؛ أي: وكان قد زالت، وذهبت بقرينة لما تزل، والاستثناء منقطع؛ أي: قرب لارتحالنا، لكن رحالنا بعد لم تزل مع عزمنا على الانتقال، وكان مخففة من المثقلة، والشاهد في دخول تنوين الترنم في الحرف؛ أعني: في قدن، وفيه شاهد آخر، وهو حذف الفعل الواقع بعد قد، ولكن لم يورد إلا للأول.

انظر: الديوان ٢٣/١، والخزانة ١٨٣/٧، والبيان والتبيين ٣٥١/١.

obeikandi.com

فغير الظروف أربعة " من " و " ما " و " أى " و "مهما ".

والظروف ضربان: ظروف أزمنة، وهي ثلاثة: " متى "، و" إذ ما "، و "أيان ". وظروف أمكنة، وهي ثلاثة أيضًا: " أين "، و "حيثما "، و " أنى ".

وتنقسم هذه الظروف بتقسيم آخر إلى ثلاثة أقسام:

١- قسم يستعمل مع " ما " ومجردا عنها وهو: " أين "، و "متى ".

٢- وقسم لا يستعمل إلا مع " ما " و هو: " حيث "، و" إذ "؛ لكونهما ملازمين للإضافة فكفوهما بـ " ما " عن الإضافة، لكون الإضافة مانعة من الانجزام لإيجابها الخفض.

٣- وقسم لا يستعمل إلا مجردًا عن " ما " وهو: " أى "، و "أيان "، وقد جاء قوله[1]: [الطويل]

فَأَيَّان مَا تَعْدِلْ بِهَا الرِّيـــحُ تَنْزِلِ

وأما الجزم بـ " كيفما "، و " إذا " فشاذ، أما في " إذا " فلكونها للوقت المعين واقتضاء الشرط العموم بإبهامه، وأما في "كيفما " فلأنه يستحيل في المعنى أن يكون على أى حال كان هو عليها.

وفيه نظر؛ لأنه لازم في: أين تكن أكن.

والجزم بـ " كيفما " مذهب الكوفيين، ولم ينقل عن عربي قط لا شاذًا ولا غيره، وأما الجزم بـ " إذا " فقد جاء كثيرا لكن في ضرورة الشعر، كقوله[2]: [البسيط]

---

(١) صدر البيت: إِذَا النَّعْجَةُ العَيْنَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ
هو لأُميّة بن أبي عائذ.
انظر: شرح أشعار الهذليّين ٥٢٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ٣٦٣/١، وشرح قطر النّدى ٩٧، والهمع ٣٤١/٤، والأشمونيّ ١٠/٤، والدّرر ٩٥/٥.

(٢) قاله الفرزدق.
خندف: هي امرأة إلياس بن مضر بن نزار، واسمها ليلى نسب ولد إلياس إليها، وهي أمهم وسميت بها القبيلة، والخندفة: الهرولة والإسراع في المشي.

تَرْفَعُ لِي خِنْدَفٌ وَاللهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا مَا خبت نِيرَانُهُمْ تَقِدِ

وقوله[1]: [الكامل]

استغنِ مَا أَغْنَاكَ ربُّك بِالغِنَى وإِذَا تُصِبكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

ولو قيل: إن هذا ليس بضرورة لتمكنه من أن يجعل مكانها " متى " لكان قولا.

وقد تحمل " إذا " على متى فيجزم بها، ومنه قوله عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام لفاطمة: " إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا ثلاثًا وثلاثين ".

وقد جوزى بـ " كيف " في قوله تعالى: ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران:٦].

وقد جاءت " مهما " في معنى الزمان، كقوله[2]: [الطويل]

=

قال الأعلم: الشاهد فيه جزم تقد على جواب إذا لأنه قدرها عاملةً عمل إن ضرورةً. يقول: ترفع لي قبيلتي من الشرف ما هو في الشهرة كالنار الموقدة إذا قعدت بغيري قبيلته.

انظر: البيت مفرد فى ديوانه ص ٢١٦. والكتاب ٣/ ٦٢، والمقتضب ٢/ ٥٦، والأزمنة والأمكنة ١/ ٢٤١، والتبصرة ص ٤١١، وشرح المفصل ٧/ ٤٧، وضرائر الشعر ص ٢٩٨، وشرح الأشمونى ٤/ ١٣، والخزانة ٧/ ٢٢.

(١) هو لعبد القيس بن خفاف البرجميّ، وقيل: لحارثة ابن بدر الغدّانيّ.

والشّاهدُ فيه: (وإذا تصبك) حيث جزم بـ(إذا)؛ وهذا خاصٌّ بالشّعر.

انظر: المفضّليّات ٣٨٥، ومعاني القرآن للفرّاء ١٥٨/٣، والأصمعيّات ٢٣٠، وأمالي المرتضى ٣٨٣/١، وشرح عمدة الحافظ ٣٧٤، والمغني ١٢٨، والهمع ١٨٠/١، والأشمونيّ ١٣/٤.

(٢) البيت لحاتم الطائي الديوان ٦٨/١.

قال البغدادي في شرح أبيات المغني ٥١٠/٣: على أنَّ ابن مالك زعم أنَّ (مهما) فيه ظرف زمان،قاله في "شرح الكافية" وأنشد لما ادعاه أبياتًا كثيرة، ورده ابنه، فقال: لا أدري في هذه الأبيات حجة؛ لأنه كما يصح تقديرها بالمصدر، على معنى: أي إعطاء قليلًا وكثيرًا تعطي بطنك سؤله، لكن تتعين المصدرية؛ لأن في الظرفية شذوذًا وقولًا بما لا يعرفه جمعُ النحويين.

وقد نقلنا استدلال ابن مالك بالأبيات، ورد ابنه عليه مفصلًا في الإنشاد الواحد بعد الخمس مائة في بحث ما الشرطية.

وَإِنَّـكَ مَهْمَـا تُعْـطِ بَطْنَـكَ سُـؤْلَهُ   وَفَرْجَـكَ نَـالا مُنْتَهَـى الـذَّمِّ أَجْمَعَـا

وكذلك " ما " في قوله(١): [الوافر]

فَمَـا تَسْـلَمْ لَكُـمْ أَفْـرَاسُ قَـيسٍ   فَـلا تَرْجُـو البَنَـاتِ ولا البنينَـا

وأما " أي " فينبغي أن تكون بحسب ما تضاف إليه فإن أضيفت إلى الزمان تضمنت معناه، كقولك: أي حين تقم أقم، فلا يلزم أن تكون دالة على الزمان بنفسها كما قال بعضهم. وإن أضيفت إلى المكان تضمنت معناه، كقولك: أي مكان تجلس أجلس، فتدل على المكان، ولا يلزم من ذلك أن تكون ظرف مكان.

حاشية هنا أيضًا: الكوفيون يجوزون في الجزاء الرفع، ولا فرق عندهم بين أن يكون الشرط ماضيًا أو مضارعًا، وينشدون(٢): [الرجز]

=

قال أبو حيَّان في "شرح التسهيل " بعد نقل كلام ابنه: ويحتمل عندي بيت حاتم توجيهًا آخر غير ما ذكره ابن المصنف، وهو أن يكون (مهما) مفعولًا ثانيًا لتعط، وفرجك: مفعولًا أولًا، وسؤله: بدل من فرجك لا مفعول ثان، فلا يكون في البيت حجة على استعمال مهما ظرفًا، فتكون مهما في البيت نظيرها في قول امرئ القيس:

وَإِنَّكِ مَهْمَ تَأمُرِي القَلْبَ يَفعَلِ

انتهى. قوله: (وإنك مهما تعط) كذا الرواية في أكثر نسخ (الحماسة) لأبي تمام، ووقع في بعضها: (وإِنَّكَ إِنْ أَعْطَيْتَ بَطْنَكَ) وهي رواية ابن جني في "إعراب الحماسة "، ورواية في القالي في " أماليه"، وعليها لا يكون شاهدًا البيت لمهما، وهو آخر أبيات أربعة أوردها أبو تمام في باب الأضياف لحاتم الطائي.

(١) قاله تميم العجلاني "الديوان ٣١٤".

(٢) قائله: هو عمرو بن خثارم البجلي، وأنشد في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرطاة الكلبي، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع بين حابس ليحكم بينهما وذلك قبل إسلامه، وهو من الرجز.

الإعراب: "يا" حرف نداء "أقرع" منادى مبني على الضم في محل نصب "بن" نعت لأقرع بمراعاة محله "حابس" مضاف إليه "يا أقرع" توكيد للنداء الأول "إنك" حرف توكيد ونصب والكاف اسمه "إن" شرطية "يصرع" فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط "أخوك" نائب فاعل والكاف مضاف إليه "تصرع" فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط ونائب الفعل ضمير مستتر فيه.

يَـا أَقْـرَعُ بْـنَ حَـابِسٍ يَـا أَقْـرَعُ إِنَّـكَ إِنْ يُصَـرَعْ أَخُـوكَ تُصْـرَعُ

وعلة جواز ارتفاع الجزاء ضعف أداة الشرط؛ لأنها تقتضي جزمًا، وقد حصل بجزم الأول. وهو ضعيف؛ لأنها تقتضي جزمًا لكن في محلين؛ لتوقف معناها عليهما.

وعلة رفع الجزاء إذا كان الشرط ماضيًا: أما عند سيبويه فإنه في حكم التقديم، فإذا قلت: إن أتيتني أكرمك، فتقديره عنده: أكرمك إن أتيتني. وعند المبرد هو خبر مبتدأ محذوف تقديره: فأنا أكرمك.

ويجئ الجواب ماضيًا بالفاء واجبة بغير " قد " لا لفظًا ولا تقديرًا في ثلاثة مواضع وهي:

إذا كان غير متصرف، مثل: إن أتيتني فلست بخائب، وإن زرتني فعسى أن تنال خيرًا.

وإذا كان فيه معنى الطلب، كالدعاء، مثل: إن زرتني فغفر الله لك.

وإذا دخلت عليه " ربما " كقوله[1]: [الطويل]

فَـإِنْ تُمْـسِ مَهْجُـورَ الْفِنَـاءِ فَرُبَّمَـا أَقَـامَ بِـهِ بَعْـدَ الْوُفُـودِ وُفُـودُ

=

الشاهد: قوله: "إن يصرع... تصرع" حيث وقع جواب الشرط مضارعا مرفوعا، وفعل الشرط مضارع.

انظر: الأشموني ٥٨٦/ ٣، وابن عقيل ٢٧٩/ ٢، والسيوطي ص١١٧، والمكودي ص١٤٨، والسيوطي في الهمع ٦١/ ٢، وسيبويه ٤٣٦/ ١، والشاهد رقم ٩٩٠ في الخزانة.

(١) من أبيات أوردها أبو تمام في باب المراثي من الحماسة لأبي العطاء السندي، في رثاء يزيد بن هبيرة الغزاري.

(الفِناء): ساحة الدّار. و (الوُفود): الزّوّار وطُلاب الحاجات.

والشّاهد فيه: (فربّما) حيث جاءت (ربّما) للتّكثير.

انظر: الحماسة ٣٩١/١، والشّعر والشّعراء ٥١٩، وشرح اللّمع لابن بَرْهان ١٧٠/١، واللّسان (عهد) ٣١٣/٣، وجواهر الأدب ٣٦٦، والأشباه والنّظائر ١٨٦/٣، والخزانة ٥٣٩/٩، وشعره - ضمن مجلّة المورِد، المجلّد التّاسع، العدد الثّاني - ٢٨٢.

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن " قد " مقدرة فيه للتحقيق، وعن الأول والثاني بأنهما خرجا عن أصليهما؛ لتضمن الأول الإنشاء والثاني الطلب.

وقوله: (لم تجز الفاء) يريد باعتبار الأصل، فلا يرد عليه ذلك.

ولا يكون المقدر فيه " قد " أو الملفوظ بها إلا ماضيًا لفظًا، مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ﴾ [يوسف:٧٧] أو معنى مثل[1]:

فلقد يكون أخـــــــــادم وذبائح

وقد جاء مضارعًا صحيحًا كقوله:

أن لـــم يخنــك عــدو فــي منازلــة فقــد يكــون لــك العــلاة والظفــر

وقد جاءت الفاء داخلة على الماضي بغير " قد " لا لفظًا ولا تقديرًا جوازًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [النمل:٩٠] فقوله: (لم تجز الفاء) أي: في الغالب.

قوله: (وتجئ " إذا " في الجملة الاسمية موضع الفاء).

اختلف في " إذا " التي موضع الفاء، فقيل: ظرف زمان، وقبل: ظرف مكان، وقيل: حرف للمفاجأة، وهو الصحيح، ولو كانت ظرف زمان أو مكان لوجبت الفاء داخلة عليها كما كان ذلك مع ظروف الزمان والمكان، كقولك: إن تأتني فيومئذ أكرمك، وإن تأتني فعندك تواضع.

واتفق على كون معناها المفاجأة.

وإنما قامت مقامها؛ لأنها مثلها في عدم الابتداء بها، فتفيد من الربط ما تفيده الفاء، وكذلك في الدلالة على المعنى؛ لأن من فاجأ فقد عقب. ويظهر من هذا أن جواب الشرط: الفعل، والفاء، و" إذا ".

---

(١) صدر البيت: وانضح جوانب قبره بدمائها

البيت لزياد الأعجم من قصيدة رثى بها المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة، انظر الشعر والشعراء: (٢٥٨)، والخزانة: (١٠/ ٤)، والأغاني: (١٥/ ٣٨١).

وقوله: (و " إن " مقدرة..).

لم يذكر الدعاء، ولا التحضيض، مثل: اللهم اغفر لي أدخل جنتك، و ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾ [المنافقون:١٠] على قراءة الجزم.

وليس الكلام في هذه الأشياء على ظاهره، وإلا لزم منه محال، وذلك أن الأمر بالإتيان في قولك: ائتني أكرمك، لا يكون موجبا للإكرام، وإنما موجب ذلك الإتيان نفسه، ولو كان " أكرمك " مجزوما بنفس " ائتني " لوجب أن يقال: إن المعنى في قولك: ائتني أكرمك: إن أمرك بالإتيان أكرمك، وهو ظاهر الفساد.

حاشية: إذا دخل حرف الاستفهام على حرف الشرط لم يغير معنى المجازاة عن حكمها عند سيبويه قياسا على سائر الجمل التي لا يغير لفظها حرف الاستفهام، وعلى " لا " النافية للجنس.

وأجاز يونس رفع الجواب، فتقول: أ إن تأتني آتك، بالجزم، وآتيك، بالرفع عند يونس.

قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلامٌ لَكَ﴾ [الواقعة:٩٠-٩١] الفاء جواب " أما "، وجواب " إن " محذوف مستغنى عنه بجواب " أما " كما يستغنى عن الجواب في قولك: أنا ضاربك إن ضربتني، كما تقدم.

وقال قوم: إحدى الفاء بين محذوفة، وتقديره: مهما يكن من شيء، فإن كان من أصحاب اليمين فسلام لك، فإحدى الفاءين جواب " أما "، و الأخرى جواب " إن " فلما جعل مكان " مهما " " أما " وحذف الشرط أغنت إحداهما عن الأخرى.

يجوز حذف جواب الشرط تارة، والشرط أخرى، فالأول كقوله تعالى: ﴿أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ﴾ [يس:١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾ [الأنعام:٣٥]، والثاني كقوله[1]: [الوافر]

---

(١) قاله الأحوص محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري.

فَطَلِّقْهَـا فَلَسْـتَ لَهَـا بِكُـفْءٍ وَإِلا يَعْـلُ مَفْرِقَـكَ الحُسَـامُ

وقد يحذفان معا، كقوله[1]: [الرجز]

قَالَـتْ بنـاتُ العَـمّ يـا سَـلْمَى وَإِنْ كـان عَيِيّـا مُعْـدَما قَالَـتْ وَإِنْ

=

(الفاء) الأولى للعطف الثانية للتعليل، والضمير يرجع إلى امرأة مطر، وكانت جميلة، وكان مطر دميما، فلهذا قال: فلست لها بكفؤ.

والشاهد في: (وألا يعل) حيث حذف فيه فعل الشرط؛ إذ التقدير: وإن لم تطلقها، و (يعل) جوابه، و (الحسام) فاعله، وهو السيف، و (مفرقك) مفعوله؛ أي: رأسك.

انظر: أمالي الزّجّاجيّ ٨٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٩٦/٢، والإنصاف ٧٢/١، والمقرّب ٢٧٦/١، وشرح الكافية الشّافية ١٦٠٩/٣، وابن النّاظم ٧٠٥، ورصف المباني ١٨٨، وابن عقيل ٣٤٩/٢، والمقاصد النّحويّة ٤٣٥/٤، والدّيوان ٢٣٨.

(١) الرجز لرؤبة.

الاستشهاد فيه: في قوله: "وإن" في الموضعين حيث أدخل الراجز فيه التنوين زيادة على الوزن، فلذلك سمي التنوين الغالي.

انظر: المقرّب ٢٧٧/١، وشرح الكافية الشّافية ١٦١٠/٣، وابن النّاظم ٧٠٧، ورصف المباني ١٨٩، والمغني ٨٥٢، والمقاصد النّحويّة ٤٣٦/٤، والتّصريح ١٩٥/١، والهمع ٣٣٦/٤، والأشمونيّ ٢٦/٤، والخزانة ١٤/٩، وملحقات ديوان رؤبة ١٨٦.

obeikandl.com